صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/160
للنشر الفوري
٧ مايو ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تدعو إلى نمو عالمي أعلى وأفضل

قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق إن استعادة النمو القوي والمستمر والمتوازن هو أحد التحديات الاقتصادية المحورية التي تواجه العالم اليوم، مؤكدة أهمية تصحيح في أوضاع المالية العامة على نحو موثوق بالسرعة المناسبة وحسب الظروف التي يمر بها كل بلد، مع إجراء إصلاحات تهدف إلى زيادة النمو وفرص العمل.

وصرحت السيدة لاغارد في كلمة بعنوان **ترسيخ الاستقرار لتحقيق نمو أعلى وأفضل**": "من الواضح أن الاقتصاد العالمي يحتاج اليوم إلى نمو أعلى وأفضل. ويعتمد تحقيق هذا الهدف على اختيار مزيج السياسات الملائم. فالاختيارات الخاطئة تعرضنا لخسارة عقد كامل من النمو، وجيل كامل من الشباب، وفرصة سانحة لإيقاف الاقتصاد العالمي على قدمين راسختين."

وتبلغ تقديرات صندوق النقد الدولي الحالية للنمو هذا العام ٣,٥% تقريبا.

ومن المتوقع أن يكون النمو في البلدان المتقدمة أشد ضعفا، حيث يبلغ ١,٥% في عام ٢٠١٢، وهو معدل يتضمن الركود الطفيف الذي يُتوقع حدوثه في منطقة اليورو.

أما بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية فهي تحقق أداء أفضل بكثير، حيث يبلغ معدل النمو فيها ٥,٧٥%. غير أن هناك ٢٠٠ مليون نسمة على مستوى العالم لا يستطيعون العثور على فرصة عمل، ومنهم ٧٥ مليون نسمة من الشباب. وفي هذا الصدد نبهت السيدة لاغارد إلى أن "هذا الوضع يشير إلى كارثة محتملة ــ من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية."

"والقضية مفهومة جيدا في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في أوروبا، لكن اختلاف الآراء كبير من حيث سبل العلاج. فالناس تميل إلى أحد معسكرين ــ المؤيد للنمو أو المؤيد للتقشف. ويقول المعسكر المؤيد للنمو إن على الحكومة تقديم

دفعة تنشيطية أكبر لزيادة النمو. أما المعسكر المؤيد للتقشف فيقول إن الأسواق تبني أحكامها على جبال الدين العام المستحقة حاليا، وإن على الحكومات أن تقوم بالإجراءات اللازمة لتخفيض هذا الدين في أسرع وقت ممكن.

وقالت إن "هذه المواقف كاريكاتورية إلى حد ما، ولكن الجدل الدائر ــ كما تعلمون ــ يتركز في الغالب حول التقشف في مقابل النمو"، وأضافت: "أعتقد أن هذا الجدل لا مبرر له. فالأمر في رأيي ليس الاختيار بين شيئين. فالبلدان يمكن أن نختار استراتيجية تصلح اليوم وتصلح غدا. تصلح للاستقرار وتصلح للنمو."

وذكرت السيدة لاغارد أن السياسة النقدية المفرطة في التوسع تؤدي في العادة إلى زيادة الطلب. وقالت: "لكن هذه الفترة ليست عادية"، وأضافت أن "القاطرة النقدية لا تستطيع أداء المهمة وحدها. والواقع أن النمو تعوقه الآن ثلاثة "كوابح" في النظام ــ هي تصحيح أوضاع المالية العامة، والبنوك الضعيفة، وأسواق الإسكان الهزيلة."

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، من المتوقع لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي أن تصل إلى ١٠٩% في عام ٢٠١٣ ــ وهي أكبر نسبة منذ الحرب العالمية الثانية. وفي هذا الخصوص قالت إن "هذه النسبة يجب أن تنخفض. وفي نفس الوقت، نعلم أن التقشف المالي يعوق النمو، وأن الآثار تكون أسوأ في حالات هبوط النشاط. ومن هنا فإن السرعة الصحيحة هي الاعتبار الأهم على الإطلاق ــ والسرعة الصحيحة ستكون تبعا لكل بلد."

وقالت السيدة لاغارد أيضا إن "البلدان ينبغي أن تظل قبضتها ثابتة على عجلة القيادة، وهو ما يعني أن عليها الالتزام بتدابير المالية العامة المعلنة وليس أهداف المالية العامة المعلنة. وبعبارة أخرى، ينبغي ألا تحارب أي انخفاض في الإيرادات الضريبية أو أي أرتفاع في الإنفاق يرجع بشكل حصري لضعف الاقتصاد. وهنا أيضا لا مفر من تأثير الكابح الذي يفرضه التقشف المالي. لكن ضبط جرعة التقشف على النحو الصحيح تضمن لنا أنه لن يلحق أضرارا جسيمة بالاقتصاد." ويجب أن تستمر معالجة الكابحين الآخرين، أي البنوك الضعيفة واسواق الإسكان الهزيلة، على مستوى البلدان المنفردة والمستوى الإقليمي.

كذلك دعت السيدة لاغارد البلدان إلى تنفيذ الإصلاحات اللازمة حتى تزداد كفاءة أسواق العمل والمنتجات، وخاصة في بلدان أوروبا الغربية التي فقدت قدرتها التنافسية بالنسبة لشركائها التجاريين.

وقالت سيادتها: "ستؤتي الإصلاحات ثمارها على المدى المتوسط. وتشير بعض التحليلات الأولية التي أجراها الصندوق على اقتصادات منطقة اليورو إلى أن إجراء إصلاحات واسعة النطاق في سوق العمل والمنتجات ونظام التقاعد يمكن أن يعطي دفعة لنمو إجمالي الناتج المحلي بواقع ٤,٥%. ويعكس جانب من هذا الرقم المكاسب المعززة الناتجة عن الجهد المتزامن، مما يشير إلى أهمية تحرك الجميع في وقت واحد."

ودعت السيدة لاغارد أيضا إلى توثيق التعاون الاقتصادي في مجموعة من المجالات المختلفة ــ وهي استعادة توازن الاقتصاد العالمي، وإصلاح القطاع المالي، وإقامة شبكة الأمان المالي العالمية.